Cofinancé par l'Union européenne

بلاغ صحفي

انطلاق مشروع: التمكين من أجل الخدمة المحلية
لجمعية غزال للتنمية

في لقاء تواصلي نظم يوم 2020/09/09 ببركان حضره كل من:
- السيد القائد ممثل السلطة المحلية
-السيد المدير الاقليمي لقطاع الشباب و الرياضة بركان
-السيد المدير الاقليمي للتعاون الوطني
- السيد رئيس مصلحة كتابة الضبط لدى المحكمة الابتدائية بركان
- بعض ممثلي المجتمع المدني
- مؤطرات جمعية غزال للتنمية و شباب مقاول

أعلنت السيدة رئيسة **جمعية غزال للتنمية** في هذا اللقاء عن الانطلاقة الرسمية لمشـــــروع : **التمكين من اجل الخدمة المحلية** بتمويل من الإتحاد الأوروبي من خلال برنامج مشاركة مواطنة.

خلال اللقاء التواصلي تم التعريف ببرنامج المشروع الذي يساهم في تقليص نسبة العنف ضد المرأة والعمل على الارتقاء بوضعيتها النفسية والاجتماعية والاقتصادية بإقليم بركان ، على اعتبار أن الإقليم يعرف هشاشة من حيث الوضعية السوسيواقتصادية للنساء، الأمر الذي يعد عاملا مباشرا وذا صلة وطيدة بتفشي هذه الظاهرة.

ولتحقيق الهدف العام للمشروع سيتم الارتكاز على استراتيجية اندماجية ثلاثية الأقطاب: قطب الدعم النفسي - قطب الدعم
القانوني – قطب الدعم الاقتصادي من خلال تسطير سلسلة من الأنشطة قصد توعيتهن بحقوقهن القانونية ، وتاطيرهن بغية مساعدتهن على التعرف على المشاكل التي تصادفهن وتقديم المساعدة على تشخيصها بشكل سليم،وتوجيههن لقطع المراحل المسطرية ،الجنائية والعلاجية لتدليل حدة العنف و الوصول إلى حلول يضمنها القانون.
هذه الأنشطة تتمثل في حملات تحسيسية، دورات تكوينية و تدريبية ، ورشات ،محاضرات وحملات ميدانية .

كما شهد هذا اللقاء تدخل كل من السادة: محمد خروبي المدير الإقليمي للتعاون الوطني بركان، ميمون بوجمعاوي رئيس كتابة الضبط لدى المحكمة الابتدائية بركان و السيد عبد الحق زواغ المدير الاقليمي لقطاع الشاب و الرياضة بركان، في مداخلة تبرز دور كل قطاع في مناهضة العنف والخدمات المقدمة لهذه الفئة المعنفة ووصف نقط الالتقاء بهدف مشروع التمكين من أجل الخدمة المحلية.
اختتم اللقاء بنقاش أغناه كل من ممثلي القطاعات المتدخلة و الجمعية عن تساؤلات و استفسارات الحاضرين.

بخصوص برنامج "مشاركة مواطِنة"

أطلق المغرب منذ 2011 ورشا طموحا لإصلاح الإطار القانوني المتعلق بالعمل الجمعوي. في هذا الصدد، يهدف برنامج "مشاركة مواطِنة" إلى مواكبة الإصلاحات وتقوية مساهمة منظمات المجتمع المدني المغربي في تعزيز دولة الحق والقانون والديمقراطية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. كما يهدف

UNOPS

البرنامج بشكل خاص إلى تحسين البيئة المؤسساتية والقانونية لمنظمات المجتمع المدني المغربي وتعزيز مساهمتهم في تحديد وتنفيذ وتتبع وتقييم السياسات العمومية.

يدعم برنامج "مشاركة مواطِنة" مبادرات المجتمع المدني في مجالات الشباب والمساواة والبيئة ويحضر على المستوى الجهوي من خلال أربعة مكاتب توجد مقراتها بجهة الدار البيضاء-سطات والجهة الشرقية وجهتي سوس-ماسة وطنجة-تطوان-الحسيمة. إضافة إلى مكتب للتنسيق على الصعيد الوطني يوجد مقره بالرباط.

يُموِّل الاتحاد الأوروبي برنامج "مشاركة مواطِنة" بقيمة ما يزيد عن 13 مليون أورو خلال الفترة الممتدة بين 2018 و2020 بشراكة مع وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، والمعهد الوطني للتكوين في مجال حقوق الإنسان (معهد ادريس بنزكري)، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع كشريك في التنفيذ، وبمشاركة المجتمع المدني في المغرب.

<u>للمزيد من المعلومات حول برنامج "مشاركة مواطِنة":</u>

يرجى زيارة موقع البرنامج، المتوفر باللغتين العربية والفرنسية:
www.moucharaka-mouwatina.ma